الأمم المتحدة S/2011/667

مجلس الأمن

Distr.: General
26 October 2011
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيه رسالة تعرض موقف الجمهورية العربية السورية من التقرير الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن قبل موعد إجراء المناقشة.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
الممثل الدائم

271011 271011 11-56579 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بناءً على تعليمات من حكومتي، فإنني أود أن أبيِّن موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من التقرير الدوري النصف سنوي الرابع عشر للأمين العام حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2011/648):

- تؤكد الجمهورية العربية السورية، مجددا، على احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

- إن الحديث في الفقرة الرابعة من التقرير عن مزاعم حول فرض سوريا للحكومة اللبنانية الجديدة، هو تدخل سافر في شؤون لبنان الداخلية، كما أن سوريا تؤكد أن لا صحة إطلاقا لهذا الهجوم على الحكومة اللبنانية وأن التغيرات الحكومية جاءت في إطار آليات العمل الديمقراطي اللبناني التي لا تروق لمعدِّي التقرير.

- وحول ما ورد في الفقرات ٦ و ١٤ و ٥٠، فإنه من غير المقبول الاستمرار بزج اسم سوريا أو الأوضاع الداخلية فيها في تقرير الأمين العام حول تنفيذ القرار ١٥٥٩ الصادر بشأن الحالة في لبنان، لأن ذلك يقع خارج ولاية ممثل الأمين العام، علما بأنه لم يدخل أي جندي سوري الأراضي اللبنانية، وأن أغلب المعلومات الواردة في التقرير حول سوريا تم تبنيها من مصادر إعلامية مضللة وغالبية ما تنشره مفبرك وموجّه ضد سوريا. كما أن زج اسم سوريا في الوضع الداخلي اللبناني يأتي في إطار الحملة الموجهة ضد سوريا الحريصة دائما على استقلال وسيادة لبنان.

- وما أغمض ممثل الأمين العام عينيه عنه، وهو العارف بكل شيء، كما يدّعي، هو تهريب الأسلحة من لبنان إلى سوريا، حيث يعلم الجميع بوجود فئات معيّنة في لبنان تشارك في محاولات زعزعة الاستقرار في سوريا من خلال تزويد المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا بالأسلحة والأموال للنيل من استقرار سوريا. وقد ضبطت السلطات اللبنانية وكذلك السلطات السورية العديد من عمليات التهريب هذه، وتم الإعلان عنها رسميا وإعلاميا من كلا الجانبين السوري واللبناني.

- وكي تظهر حقيقة تزوير تقرير الأمين العام للحقائق واستهدافه لسوريا في تقاريره عن لبنان، فقد تناولت الفقرة ١٤ أحداثا وأرقاما كاذبة من ادعاءات لم تتناولها حتى الوسائل الإعلامية ومفبركي الأكاذيب عن سوريا سواء أكان ذلك حول أحداث العنف المزعومة أو فتح النار عبر الحدود وتوغلات سورية داخل لبنان ثبت رسميا أنها غير صحيحة، وأشارت العديد من الجهات الرسمية اللبنانية إلى عدم وقوعها. إن تقديم تقارير كاذبة إلى مجلس الأمن في تقرير عن لبنان حول سوريا هو مخالفة للقرار ١٥٥٩ وتستلزم من أعضاء مجلس الأمن محاسبة مَن يعمل على تضليلهم.

- تكرر سوريا عدم قبولها بإشارات هذا التقرير، في الفقرات ٨ و ٤٨ و ١٠ و ١٣، إلى ترسيم الحدود بين سوريا ولبنان، باعتبار أن هذه المسألة أمر ثنائي بين البلدين. وتؤكد سوريا مرة أخرى أن العائق الحقيقي الذي يقف أمام ترسيم الحدود السورية – اللبنانية بشكل تام، هو استمرار العدوان والاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل ولمزارع شبعا. ولذلك، فإن الترسيم في هذه المنطقة في ظل الاحتلال هو أمر مستحيل، وعلى المجتمع الدولي أن يقوم بالجهد المطلوب لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي اللبنانية والسورية المحتلة استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية لا سيما قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام لإنجاز السلام العادل والشامل في المنطقة.

- إن مَن يدعي الحرص على استقرار لبنان ووحدة أراضيه يجب أن يكون حريصا على أمنه واستقلاله أيضا، وبالتالي يجب العمل على الضغط الفعلي على إسرائيل للانسحاب من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة، وعلى اتخاذ إجراءات رادعة لمنع الانتهاكات الإسرائيلية ووقفها.

- وحول الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام، تؤكد الجمهورية العربية السورية موقفها بأن تعثّر حل مشكلة مزارع شبعا هو بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي لها وللجولان السوري المحتل ورفض إسرائيل الامتثال لقرارات الشرعية الدولية، وإن ترسيم الحدود لن يتم قبل انسحاب إسرائيل من منطقة مزارع شبعا، لأن الترسيم في ظل الاحتلال هو أمر مستحيل.

- وبخصوص ما ورد في الفقرتين ٣٨ و ٤٦ حول موضوع ”المجموعات المسلحة الفلسطينية“، إن التواجد الفلسطيني في لبنان تنظِّمه اتفاقات لبنانية – فلسطينية ولا علاقة لسوريا بها، وأما بالنسبة لما ذكره التقرير حول مواقع فلسطينية تقع على الحدود السورية – اللبنانية، فإننا نجدد التأكيد أن جميع هذه المواقع تقع ضمن

الأراضي اللبنانية، وبالتالي فإن سوريا لن تتدخل بهذا الأمر، وإن السبب الرئيسي للتواجد الفلسطيني في لبنان وغيره من دول الجوار، ومنها سوريا، هو استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ورفضها تنفيذ قرارات الشرعية الدولية لا سيما قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د-٣) الذي يكفل حق عودة اللاجئين إلى أراضيهم التي تم طردهم منها.

- يجب على معدِّي التقرير الالتزام باحترام استقلال لبنان وسيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية بما في ذلك كيفية تشكيل حكوماته، تحت أي ذريعة كانت، وكذلك عدم الاستمرار في تجاهل أن العنصر الجوهري للأمن والاستقرار اللبناني هو ردع إسرائيل عن انتهاكاتها المستمرة وإنهاء احتلالها للأراضي اللبنانية.
- نؤكد مجدداً أنه يجب على المجتمع الدولي، إذا أراد أن يلعب دورا إيجابيا في الساحة اللبنانية، العمل السريع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، الأمر الذي من شأنه أن يدعم أمن واستقرار لبنان وانعكاس ذلك إيجابيا على سوريا والمنطقة كلها.
- وأخيرا تجدد سوريا التأكيد على دعمها لاستقرار وأمن لبنان ودعم جهوده لتحرير أرضه التي تحتلها إسرائيل ولسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم